الأهرام

الرئيس جمال عبد الناصر وهو يلقى بالبيان الرسمى بعد ظهر امس فى قاعة مجلس الامة

وأكد الرئيس استعداد مصر للقيام مع حكومات الدول الاخرى الموقعة على اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ بالعمل على عقد مؤتمر منها ومن بقية حكومات الدول التي تمر سفنها بقناة السويس ، وذلك لاعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية ، والبحث فى عقد اتفاق بين تلك الحكومات جميعاً يؤكد من جديد ، ويضمن حرية الملاحة فى قناة السويس ، ويسجل فى الامم المتحدة ، ويترك الباب مفتوحاً لانضمام حكومات اخرى اليه كلما دعت الحال الى ذلك .

ذلك ان مصر تؤمن بالعمل بكل مالديها للمحافظة على السلام العالمي ، وتتعهد بتعهداتها فى مثاق الامم المتحدة ، وبقرارات مؤتمر باندونج التي ترمي بحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية .

وقال الرئيس : ان قضية مصر فى المحافظة على حريتها واستقلالها ، هي قضية كل الدول الصغيرة الساعية الى التحرر .... فاذا استطعنا التجديد كان ذلك معناه ان على كل

البقية صفحة ٨

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

مصر تدعو دول العالم الى مؤتمر

بقية المنشور في الصفحة الاولى

بقية المنشور في الصفحة الاولى

دولة صغيرة ان تستغل لتهديد

وأوضح الرئيس في بيانه الاغراض الحقيقية التي تهدف اليها محاولات الدول الثلاث الغاية الى مؤامر لندن ؛ اعتبار شركة القناة صفة دولية ؛ والربط بين شركة قناة السويس وحرية الملاحة ؛ وهذه الاغراض الحقيقية:

١ ـ محاولة جديدة لخلق التبرير لاستخدام القوة في الشئون الداخلية لمصر

٢ ـ الاعتداء على حقوق مصر الواضحة وسيادتها سيادتها على القناة التي اعتبرت جزءا لا يتجزأ من اراضيها

وقال الرئيس ان اصبحت الاحتياطي في كل من بريطانيا وفرنسا ؛ وقامة القوانين رسميا لتجريد قواتهما واساطيلها يتجهان الى تهديد الشعب المصري حتى يتنازل عن جزء من اراضيه او سيادته للقناة دولية هي في الحقيقة استعمار دولي.

واكد الرئيس ان هذه الاجراءات التهديدية تعرقل السلام والامن الدوليين للخطر.

وفيما يلي نص بيان سيادته الكامل :

بيان من الحكومة المصرية

في السادس والعشرين من يوليو اعلنت الحكومة المصرية تأميم شركة قناة السويس ؛ وقد صدر بذلك قانون نص على تعويض حملة الاسهم على اساس الرصيد في بورصة باريس في اليوم السابق على العمل بهذا القانون

وقد تسلمت ادارة القناة من هذا التاريخ هيئة مستقلة لها ميزانيةمستقلة ؛ وقد زودت هذه الهيئة بكل السلطات الضرورية دون التقيد بالقيود والنظم الحكومية

وفي الثالث من اغسطس تلقت وزارة الخارجية من السفارة البريطانية بالقاهرة مذكرة من الحكومة البريطانية تتضمن نص البيان الصادر من حكومات الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة وفرنسا حول تأميم مصر لشركة قناة السويس

وبالاضافة الى ذلك البيان اعلنت الحكومة المصرية دعوة لحضور المؤتمر المقترح عقده في لندن يوم ١٦ اغسطس ١٩٥٦

ان الحكومة المصرية الموافق على ما جاء في تصريح وزراء خارجية الدول الغربية الثلاثة خاصا بشركة قناة السويس فان هذا البيان حاول بشتى الوسائل ان يخفي لشركة قناة السويس صفة غير صفتها الحقيقية حتى يخلق الاسباب التي تبرر التدخل في شئون من صميم السيادة المصرية

١ ـ فقد نصت الفقرة الاولى من التصريح على انه « لان شركة قناة السويس شركة طابع دولي »

وتأسف الحكومة المصرية لا تعلن ان هذا الامر ليس له نصيب من الحقيقة فشركة قناة السويس شركة مساهمة مصرية منحت امتيازها من الحكومة المصرية لمدة ٩٩ عاما

ونص المادة ١٦ من الاتفاق المعقود بين الحكومة المصرية والشركة عام ١٩٥٦ على ان « شركة قناة السويس شركة مصرية تخضع لقوانين البلاد ومراقبتها »

بل ان الحكومة البريطانية نفسها اعترفت

حقا ان هذه الشركة انشئت تحت اسم شركة قناة السويس البحرية العالمية والكيانات الناتجة التي تترتب على هذه التسمية لا يترتب عليها باي حال من الاحوال سلب الشركة جنسيتها المصرية فهي مصرية بحكم قوانينها الاساسية وهي الاخيرة بحكم قوانين الاتفاق الدولي المعاصر وطبقا لتأسيسها .

انها مصرية لانها منحت امتيازا منصبا على اطلاق ارض مصرية ولانه لا يمكن ان تكون مصرية وغير مصرية في الوقت ذاته اي ان تكون مصرية وخاضعة لقانون دولي

٢ ـ وجاء في الفقرة نفسها من التصريح انه « في سنة ١٩٥٤ وقعت جميع الدول الكبرى ذات المصلحة في المحافظة على الحرية الدولية للقناة وعلى حرية الملاحة فيها بصرف النظر عن تبعية السفن وقعت جميع هذه الدول اتفاق القسطنطينية »

ومراقبة لمصلحة العالم اجمع نص الاتفاق على ضمان الحرية الدولية للقناة بصفة دائمة بصرف النظر عن انتهاء امتياز الشركة .

وتأسف الحكومة المصرية لان تصريح وزراء الخارجية الثلاثة يشوه الوقائع ويعطيها صورة بعيدة عن الواقع بمجاراته منح القناة صفة دولية ؛ فقد جاء في مقدمة اتفاق ١٩٥٤ الخاص بضمان حرية استعمال قناة السويس « ان الغرض من الاتفاق هو وضع نظام يضمن لجميع الدول حرية استعمال القناة »

كما نص المادة الاولى من الاتفاق على ان تظل القناة على الدوام حرة ومفتوحة سواء في وقت الحرب او في وقت السلم لكل سفينة تجارية او حربية دون تمييز لجنسيتها »

اما المادة الثالثة عشرة من اتفاق عام ١٩٥٤ فتنص على انه « فيما عدا الالتزامات التي نص عليها صراحة في مواد الاتفاق الحالي ليس هناك مايمس باي طريقة من الطرق حقوق السيادة للحكومة المصرية

وتبين المادة الرابعة عشرة من الاتفاق بوضوح انه لا علاقة مطلقا بين اتفاقية ١٩٥٤ وشركة قناة السويس فهي تنص على « ان الالتزامات الناتجة عن الاتفاقية الحالية لا تفيد بمدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس »

والمعروف ان امتياز الشركة كان ينتهي طبقا الذي نشر عنها وتعمل الحكومة المصرية لحساب الشركة في ادارة القناة

٣ ـ ويأسف المصرية كذلك ان التصريح الذي اصدره الوزراء الثلاثة قد ذكر بعض المعلومات والقليل البعض الاخر الذي يثبت حق مصر والذي دليل آخر على نية التدخل في شئون مصر الداخلية !

فقد جاء في الفقرة الاولى من التصريح ان مصر في اتفاقها مع بريطانيا عام ١٩٥٤ اعترفت في المادة الثامنة ان قناةالسويس « مر مائي ذو اهمية دولية من النواحي الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية » واغفل التصريح الجزء الاول من المادة الثامنة الذي يقرر بصورة لا تقبل الجدل « ان القناة جزء لايتجزأ من مصر »

وفي الفقرة الثانية من التصريح اعتراف المعلومات الثلاث بحق مصر كدولةمستقلة ذات سيادة في تأميم ممتلكاتها وانكرها لتلغي حق مصر في تأميمشركة قناة السويس المصرية بصفة انه « يتضمن استيلاء اصطناعيا لاغراضها من دولة واحدة على وكالة دولية مسئولة عن ادارةالقناة السويس وعملياتها بحيث يستطيع الوفاءعلى الفاعلية ١٩٥٤ والقرن باستاردونها لاستخدام مصر مائي دولي يعتمد عليه اقتصاد وتجارة وسلامة معظم دول العالم »

ومن الواضح ان الوضوح ان معلومات التصريح الثلاثي تصر على الاصرار على الزعم بان شركة قناة السويس وكالة دولية وعلى ان الحكومة المصرية لا تستطيع ان تلغي مرسومها وهذا اغفال لجميع المعاهدات والاتفاقات التي تنص على ان شركة قناة السويس شركة مساهمة مصريةتدار وفقا للقانون المصري كما انه يتجاهل ان الحكومة المصرية ستتسلم ادارة القناة عندما ينتهي اجل امتيازها ويؤول اليها جزء لا يتجزأ من مصر.

والاتفاقية ١٩٥٤ فالمعلوم سواء كانت الشركةهي التي تدير القناةاو تصرفها الحكومةالمصريفذلك مما يدل على ان التصريح يؤيد الحقائق ليبرر التدخل في شئون مصر الداخلية ، فليس هناك سند قانوني على الاطلاق يقرر شركة مصرية مساهمة تخضع لقوانين المصرية كانهيا وكالة دولية عهد اليها بضمان الملاحة في القناة

ويشهد على ذلك ان تأميم الحكومة المصرية لشركة قناة السويس المصرية قرار صادر من الحكومة المصرية بمقتضى حقها في السيادة ، وان بمجاوزة لاحقا شركة قناة السويس مصلحة دولية ليس لا تبرر التدخل في شئون مصر الداخلية

٤ ـ وتأسف الحكومة المصرية كذلك من التصريح « ان العمل الذي اتخذته الحكومة المصرية في الظروف التي اتخذ فيها يهدد حرية القناة وسلامتها كما تطبيقا اتفاق ١٩٥٤ » وهذا قول لا اساس له من الصحة فليس هناك ارتباط بين شركة قناة السويس المصرية وبين اتفاقية ١٩٥٤ الخاصة بحرية الملاحة في القناة . فتنص المادة الرابعة عشرة من هذه الاتفاقيةتقرر « ان الالتزامات الناتجة عن الاتفاقية الحالية لا تفيد بمدة الامتياز الممنوح لشركة قناة السويس »

وان اي محاولة للربط بين شركة قناة السويس وحرية الملاحة في القناة لامر يدعو للمزيد من التأسف ، فان شركة قناة السويس لم تكن مسئولة في اي وقت من الاوقات عن حرية الملاحة في القناة واتفاقية ١٩٥٤ وحدها هي التي تنظم حرية الملاحة في القناة ، والحكومة المصرية هي التي تصون هذه الحرية بمقتضى سلطاتها على اراضيها التي تمر بها القناة وتعتبر جزءا لايتجزأ منها ، ومن المعلوم الواضح ان مصر لم تتخل اي اتفاق من اتفاقياتها الدولية ولا يتصور العقل ان شركة مهما كانت تعتبر مسئولة عن حرية الملاحة في قناة السويس وعن سلامتها

وهذا الخلط بين شركة قناة السويس

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية